

قمة أميركية سعودية في الرياض مع بدء عهد الملك سلمان

ناقشت تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير المنطقة

■ الرياض - أ ف ب

□ أجرى الرئيس الأميركي باراك أوباما برفقة وفد رفيع أمس الثلاثاء (27 يناير/ كانون الثاني 2015) زيارة قصيرة إلى الرياض حيث قدم التعزية بالملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز وأجرى محادثات مع الملك الجديد سلمان تناولت الأزمات الشائكة في المنطقة. واستقبل الملك سلمان شخصياً الرئيس الأميركي لدى نزوله من الطائرة برفقة زوجته ميشيل، ليكون بذلك أرفع استقبال يحظى به أي من عائلات رؤساء الدول الذين زاروا المملكة في الأيام الأخيرة لتقديم العزاء. وحضر عدد كبير من الأمراء والسووزراء إلى أرض المطار لاستقبال أوباما الذي تعود آخر زيارة له إلى المملكة إلى مارس/ آذار 2014.

ومن أبرز الذين شاركوا في الاستقبال ولي العهد الأمير مقرن وولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف الذي يشغل أيضاً منصب وزير الداخلية. وبعد الاستقبال في المطار، توجه الزعيمان إلى قصر الملك سلمان في عرقه على مشارف العاصمة السعودية، وبالتحديد في منطقة وادي حنيفة الغني بالمناظر الطبيعية، وعقدوا جلسة محادثات.

وشارك أوباما الرياض باتجاه الولايات المتحدة في ختام زيارة استغرقت أربع ساعات تقريباً. وشددت السلطات في العاصمة السعودية التدابير الأمنية بشكل كبير.

وانتشرت مئات المركبات الأمنية بما في ذلك المركبات المصفحة وسيارات الشرطة وأجهزة الاستشعار على طول الطريق بين مطار الرياض ووسط المدينة. وكان أوباما اختصر برنامجه المقرر في الهند وألقى زيارته لتاج محل ليزور الحليف السعودي البالغ الأهمية بالنسبة لواشنطن منذ 70 سنة.

ورافق أوباما وفد رفيع من الحكومة والحزبين الجمهوري والديمقراطي إضافة إلى زوجته ميشيل. وضم الوفد وزير الخارجية

جون كيري وعضو مجلس الشيوخ الجمهوري جون ماكين ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جون بريزن وقائد القيادة الأميركية الوسطى الجنرال لويد أوستن. وتألف الوفد الأميركي من 29 شخصاً بينهم مسئولون من عهد الرئيسين السابقين جورج بوش وجورج دبليو بوش مثل وزير الخارجية السابق جيمس بايكر وكوندوليزا رايس. وقال بايكر الذي شغل منصب وزير خارجية بلاده خلال حرب

الخليج الأولى ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين: «أعتقد أن من المهم أن نظهر للسعوديين الأهمية التي نوليها لهم». وأضاف «إنها مرحلة حساسة بشكل استثنائي في الشرق الأوسط ويبدو كأن كل شيء ينهار، وفي الوقت نفسه تصبح المملكة واحة استقرار». من جانبه، قال جون ماكين إن المملكة تبدو «كحصن أمان منيع» أمام مساعي إيران لبسط نفوذها في سورية والعراق ولبنان واليمن

والبحرين. واعتبر أنه كان من الضروري أن يشارك في الوفد الزائر إلى الرياض «نظراً إلى أهمية العلاقات معها». وتوقع محللون أن يحاول أوباما والملك سلمان إعادة تنشيط العلاقات الثنائية التي تضررت خلال السنوات الأخيرة بالرغم من استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مع وجود مصالح مشتركة ضخمة. وقد تقاربت واشنطن نسبياً خلال الفترة الأخيرة مع خصم

السعودية التقليدي إيران في وقت تزداد فيه احتمالات التوصل إلى اتفاق نووي مع طهران. وذكر خبراء لوكالة «فرانس برس» أن الملك سلمان يتطلع إلى مزيد من الالتزام الأميركي في أزمات المنطقة. وقال رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية والاستراتيجية في جدة أنور عشقي لوكالة «فرانس برس»: «هناك ملفات لا بد أن يكون هناك تفاهم بشأنها بين الملك سلمان وأوباما، لأن المملكة تتفق مع

واشنطن على كثير من الأهداف، لكن الاختلاف واضح بشأن عدد كبير من المسائل».

وبحسب عشقي، فإن السعودية تختلف مع واشنطن في الاستراتيجيات بشأن ملفات متنوعة وتطلع إلى مزيد من الالتزام من جانبها في الملفات السوري واليمن والليبي والعراقي إضافة إلى ضرورة ألا تكون مقاربة الملف النووي مرتكزة فقط على الملف النووي بل أيضاً على ما تعتبره الرياض تدخلاً إيرانياً في المنطقة.

وصرح نائب مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض بن رودس للصحافيين أن زيارة أوباما «تشكل فرصة للتشاور في بعض المسائل التي نعمل عليها مع السعوديين» مشيراً بشكل خاص إلى الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية» واليمن والمفاوضات النووية مع إيران والعلاقات السعودية الأميركية عموماً.

وأضاف «أعتقد أن من الواضح جداً بالنسبة لنا بأن الملك سلمان قد أعطى إشارات واضحة عن الاستمرارية» مشيراً بالتحديد إلى «الاستمرارية في المصالح السعودية وفي العلاقات السعودية الأميركية».

وخلص إلى القول «نحن نعتقد أن السياسة السعودية ستظل مطابقة لما كانت عليه في عهد الملك عبدالله».

إلا أن التغيير على رأس الهرم في السعودية قد يشكل فرصة لتقدم العلاقات بعد أن تزعت ثقة الرياض بواشنطن بحسب عدة محللين.

وقد أفاد عدة مراقبين أن العامل السعودي الراحل لم يبين مع الرئيس أوباما علاقة شخصية قوية كتلك التي كانت تجمعهم مع رؤساء آخرين مثل الرئيس السابق جورج دبليو بوش. وقال المحلل المتخصص في شؤون سياسات الشرق الأوسط فريديريك وير لوكالة «فرانس برس» إن «الخلافات بين السعودية والولايات المتحدة يمكن أن تبقى تحت السيطرة لكن السعوديين يريدون المزيد من التعاون والتنسيق معهم».

مفوض حقوق الإنسان يستنكر مقتل متظاهرين الأحد

حكم نهائي بالحبس لثلاثة من رموز ثورة 2011 في مصر

في المقابل، أعربت الخارجية المصرية أمس عن استغراب مصر الشديد للبيانات الصادرة عن دول غربية وبعض المنظمات بشأن أعمال العنف التي تزامنت مع الذكرى الرابعة لثورة يناير 2011. وشددت الخارجية في بيان تلقت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) نسخة منه أن «مضمون هذه البيانات قد جاء مجافياً بشكل تام للواقع فيما يتعلق بإغفال أعمال القتل والحرق والترويع التي قام بها مؤيدو جماعة الإخوان الإرهابية أو من اندسوا وسط المواطنين الأبرياء. كما تجاهلت هذه البيانات القرار الفوري للسيد المستشار النائب العام بفتح تحقيقات في قضية مقتل المواطنة شيما الصباغ وفي أحداث العنف التي قام بها أنصار الجماعة».

وأعربت عن «استيائها لعدم تضمين هذه البيانات الخارجية إدانات واضحة لأعمال العنف والترويع والإرهاب التي شهدتها البلاد ضد الأبرياء وأفراد الأمن والاعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة».

يوم الأحد في القاهرة ومناطق أخرى في ذكرى الانتفاضة التي أطاحت بمبارك. كما قتل خلال تلك الأحداث ثلاثة يشتهب أنهم متشددون أثناء زرعهم عبوتين ناسفتين في محافظتين بشمال البلاد، وأصيب 97 شخصاً. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين في بيان إنه «حت السلطات المصرية على اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد للاستخدام المفرط للقوة من قبل مسؤولي الأمن ورجال إنفاذ القانون». كما ندد الحسين بمقتل ثلاثة من رجال الأمن في أحداث الأحد الماضي.

وانتقد البيان اعتقال عشرات المتظاهرين في الأيام القليلة الماضية ودعا إلى «ضرورة الإفراج عن جميع المتظاهرين السلميين المعتقلين لدى السلطات المصرية». وكان وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم أعلن أمس الأول أنه تم إلقاء القبض على 516 من عناصر تنظيم «الإخوان المسلمين» خلال أعمال العنف التي وقعت الأحد.

نهائياً وباتاً ولا يمكن الطعن فيه قضائياً.

والطريقة الوحيدة المتاحة لمراجعة الحكم هي أن يستخدم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الصلاحيات التي يخولها له الدستور لإصدار عفو عنهم أو تخفيف الحكم. وفي 19 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، نقلت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» الرسمية عن السيسي أنه «يتم إعداد قائمة بعدد من المحبوسين الذين لم يتورطوا في أحداث تضر بالبلاد للإفراج عنهم». وأضاف السيسي بحسب الوكالة، أنه «سيبحث هذا الموقف ويتخذ قراراً بشأنه خلال أيام».

في إطار آخر، أبدى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أمس (الثلاثاء) قلقه الشديد، إزاء مقتل محتجين مصريين في اشتباكات مع قوات الأمن على مدى الأيام القليلة الماضية. وقالت وزارة الصحة المصرية في بيان أمس الأول إن 20 شخصاً غالبهم من المتظاهرين قتلوا في اشتباكات خلال الاحتجاجات التي نظمت

■ القاهرة - أ ف ب، رويترز

□ أصدرت محكمة النقض المصرية أمس الأول الإثنين (26 يناير/ كانون الثاني 2015) وهي المحكمة العليا في النظام القضائي المصري، حكماً نهائياً غير قابل للطعن بالحبس 3 أعوام لثلاثة من رموز ثورة يناير/ كانون الثاني 2011 التي أسقطت الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وقال مسئول قضائي إن محكمة النقض أيدت حكماً أصدرته محكمة الاستئناف في أبريل/ نيسان الماضي بالحبس 3 أعوام لأحمد ماهر مؤسس حركة «6 أبريل»، التي شاركت في إطلاق الدعوة لثورة 2011، وأحمد عادل، وهو أحد قياديي هذه الحركة وأحمد دومة وهو من رموز الثورة. كما قضت بتغريم كل منهم 50 ألف جنيه (قراءة 6500 دولار). وأدين النشطاء الثلاثة بـ «التعدي بالضرب في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 على رجال شرطة في القاهرة وتنظيم تظاهرة من دون ترخيص». ويعد هذا الحكم

وفقاً لمتطلبات الإطار العام
للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان الجودة
إدارة المؤسسات
التعليمية والتدريبية

تقديم الأستاذ:
علي العصفور

التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة
قيادة النمو الأكاديمي والشخصي
لدى المتعلمين
إدارة الجودة الشاملة لعمليات
التعليم والتطوير

التاريخ 17 - 2 - 2015
مدة الدورة (30 ساعة)

Tel: (+973) 1762 2708
Fax: (+973) 1762 2709
P. O. Box 80199
Sanad, Kingdom of Bahrain
Email: admin@wti-bahrain.com
Web: www.wti.bh

www.wtdi.bh (+973) 39114488